(32-32)

الدولة الفلسطينية في السياسة الخارجية الأمريكية

خارطة الطريق
بين التطبيق والتمزيق

في وقت بدأت فيه أبواق الصهيونية العالمية تعلن ان حل الصراع العربي الصهيوني، والفلسطيني الإسرائيلي لن يتم بوجود السلطة الوطنية الفلسطينية القائمة وتحت قيادة الرئيس ياسر عرفات، حيث ان إمكانية الإصلاحات المطلوبة غير ممكنة، ارتفع الصوت المنادي بان الحل الوحيد هو "رض وصاية دولية، أمنية ومدنية على الفلسطينيين" وفي خطوة استباقية قام الصهيوني مارتن انديك مدير مركز سابان لسياسة الشرق الأوسط في معهد بروكنز، بإعلان مشروعه حول الوصاية الدولية. وقد جاء الإعلان في نفس اليوم 14/11/2002 الذي نشرت فيه خارطة الطريق لأول مرة قبل ان تسلم رسميا. وقد ظهر مشروع انديك وكأنه محفز للقبول بالخارطة فلسطينيا باعتبارها أهون الشرين. وقد جاء في مشروع الوصاية الدولية الذي أوصى به انديك ان مسؤوليات وصلاحيات هذه الوصاية هي:

1. إدارة قوة دولية بقيادة الولايات المتحدة لبناء نظام في المناطق تحت سيطرة الوصاية ويشمل ذلك العمل مع أجهزة الأمن الفلسطينية التي ستنشأ للتصدي لمنظمات الإرهاب واستئصال جذور البنية التحتية له ونزع أسلحة الميليشيات، ليس في إسرائيل ولكن في الدولة الفلسطينية التي تقع مسؤولية بنائها على الوصاية الدولية.
2. بذل جهود في فلسطين لإقامة مؤسسات سياسية وديمقراطية ومؤسسات اقتصادية شفافة وقضاء مستقل وأجهزة أمنية فعالة.
3. وضع خطة على غرار خطة مارشال لإعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني بحيث لا تجعله يعتمد على تشغيل 120 ألف عامل في إسرائيل.

وحيث ان خارطة الطريق صدرت عن اللجنة الرباعية التي تضم الى جانب الولايات المتحدة كل من روسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، فقد تم الترحيب المبدئي من السلطة الوطنية بها على ان يتم إجراء تعديلات تنسجم مع قرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات المبرمة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

ومع تركيز الاهتمام الأمريكي على الحرب في العراق ومحاولة كولن باول جر صهاينة البنتاغون الى الالتزام بقرارات مجلس الأمن فيما يتعلق بقرارات الحرب. الا ان الأمور وصلت الى طريق مسدود أمام إصرار صهاينة البنتاغون على جر أمريكا إلى الحرب التي تهدف الى فرض الهيمنة الأمريكية على العالم والهيمنة الإسرائيلية على الشرق الأوسط، ولتحقيق هذا الهدف ومع قرار بوش بانتزاع صلاحية القرار من مجلس الأمن، حاول إعادة الحياة لخارطة الطريق وهو يشد مجراه الدموي العاصف نحو بغداد... معتمدا على ان هذه الخارطة ستشكل رشوة لسكوت بعض العرب حكاما، وتجارا وسماسرة وطموحين لركوب الموجة الأمريكية الغاشمة.

وفي نفس الوقت الذي طرحت فيه خارطة الطريق بصيغتها النهائية وبعد ان بدأت السلطة الوطنية باتخاذ الإجراءات المنسجمة مع تفعيلها وخاصة فيما يتعلق بموقع رئيس الوزراء ذي الصلاحيات، بدأت حكومة شارون بوضع الخارطة على حافة مقصلة التمزيق بحيث أعلن شارون ان لديه مئة نقطة اعتراض وتعديل على الخارطة. هذا يعني ان شارون يتجاوز تعديل جمل النصوص الى الكلمات وصولا الى الحروف مما يجعلها خارطة للتمزيق وليس للتطبيق.

وتأكيدا للتمزيق المنهجي المنسجم مع خطة شارون فقد كلفت حكومة شارون لجنة فنية لإعداد وثيقة تحدد الملاحظات حول الخطة، وما يجب ان يشطب منها، وما يجب ان يضاف وكيف يتم استبدال النصوص، ومن ابرز ما ركزت عليه اللجنة في وثيقتها ما يلي:

1. ان نصوص خارطة الطريق ليست للتطبيق ولا بد من التفاوض حولها لتحديد المفهوم المشترك بعيدا عن الغموض وخاصة ما يتعلق بقضايا الحل النهائي- الاستيطان والقدس واللاجئين والدولة.
2. يطالب الاسرائيليون ان تنص الخطة على ان الدولة الفلسطينية لا توصف بكونها (مستقلة) وإنما بأنها (تتمتع بمزايا معينة للسيادة) حيث ان كلمة مستقلة لم ترد في خطاب بوش ولا في تصريحاته.
3. والمطلوب أيضا ان تكون الدولة ذات المزايا خاضعة للقانون، وليس المقصود هنا القانون الدولي الذي تخضع له الدول المستقلة، وإنما القانون الإسرائيلي الذي يجعلها اقرب الى الحكم الذاتي منها الى الاستقلال.
4. مفهوم القيادة الجديدة التي تريدها إسرائيل ليست مجرد تعيين رئيس وزراء وإنما التخلص الكامل من أي دور للقيادة الراهنة، قيادة ياسر عرفات، التي يعتبرونها ليست شريكا في عملية السلام الإسرائيلي المفروض على الشعب الفلسطيني.

وهم لا يعتبرون ما تم إنجازه ينسجم مع المطلب الأمريكي حيث ان أبو مازن هو من صلب القيادة القديمة وهو بالنسبة لياسر عرفات كما كان هارون بالنسبة لموسى عليه السلام. حيث هو الرجل الثاني بعد عرفات في اللجنة التنفيذية وهو في أمانة سر اللجنة المركزية وهي المواقع التي تجعله يمثل الاستمرار في القيادة الراهنة.

5. ترفض الوثيقة الإسرائيلية البند الذي يطالب (بالتفكيك الفوري للمواقع الاستيطانية غير القانونية التي أقيمت في عهد حكومة شارون) وتدعو الى ان هذا يتوقف على تعهد حكومة شارون بان (تفرض القانون الإسرائيلي بالنسبة للمواقع) كما ترفض الوثيقة كل ما يتعلق بتجميد البناء في المستوطنات الذي يأتي لتلبية متطلبات الزيادة الطبيعية فيها) وتؤكد على ان إسرائيل لا يمكنها تجميد الاستيطان الا بعد ان تحقق هدوء طويل لسنوات وعقود وشامل على جميع الساحات.
6. وفيما يتعلق بالدولة ذات المزايا فانها لن تكون متواصلة حيث إسرائيل غير ملتزمة بتواصل إقليمي يسمح لقيام دولة مستقلة غير خاضعة للقانون الإسرائيلي. وان الدولة ستكون مجموعة بند ستونات منعزلة.
7. وبالنسبة للقدس ترفض إسرائيل ان تعيد فتح المؤسسات الفلسطينية التي أغلقت في القدس الشرقية وفي مقدمتها بيت الشرق، وهي ترفض اعتبار اتفاقية اوسلو وملحقاتها أساسا لعملية التفاوض بما فيها رسالة بيرز الى هولست بما يتعلق بالمؤسسات الفلسطينية في القدس.
8. عدم الالتزام بكل ما يربط الأرض بالسلام أو الانسحاب بالسلام، وإنما بالأمن ومن هنا لا مجال للإشارة لمبدأ الأرض مقابل السلام والمبادرة السعودية. وقرار مجلس الأمن 1937 الذي تبنى حل

الدولتين.

9. ترفض الوثيقة مبدأ العمل بالتوازي، وتطالب بان يقوم الجانب الفلسطيني بتنفيذ كل ما هو مطلوب منه في المرحلة الأولى قبل الانتقال للمرحلة الثانية وخاصة ما يتعلق بوقف جميع أشكال المقاومة الفلسطينية ووقف ما تسميه بالتحريض، وحل جميع المنظمات الفلسطينية والقضاء على بنيتها التحتية وجمع الأسلحة واعتقال المطلوبين. كل هذا قبل ان تباشر بعملية انسحاب جدي من المدن والمناطق التي أعيد احتلالها.
10. أكد رئيس اللجنة المشرفة على إعداد الوثيقة دوف فايسغلاس مدير مكتب شارون عندما قابل كونداليزا رايس للنقاش حول خطاب الرئيس بوش الأخير حول خارطة الطريق بان إسرائيل تؤكد ضرورة ان يتضمن الخطاب فقرة تنص على حق جميع الأطراف إضافة ملاحظاتها على خطة (خارطة الطريق) بعد ان يتم الإعلان عنها. وقد جاء في خطاب بوش ان الخطة خاضعة للنقاش وليس للتطبيق أي انها بوضوح تام خاضعة للتمزيق بدون رحمة (1).

وفي الوقت الذي تقوم فيه إسرائيل بتحضيراتها لتمزيق الخطة، تحاول السلطة الوطنية ان تقوم بواجبها لتطبيق الخطة وهي في خضم الحرب الأمريكية البريطانية الشرسة ضد العراق تشكل ورقة الهروب من تحت المقصلة ومحاولة لدرء المفاسد وسد الذرائع أمام احتمالات مفتوحة لحكومة شارون ليس آخرها وأخطرها الترانسفير.

من الواضح ان خارطة الطريق لن تقود الى أي شيء. فهي لن تقنع الشعب الفلسطيني بعدم الوقوف الى جانب الشعب العراقي ضد العدوان والتضامن مع شعوب العالم التي تدعم صمود الشعب العراقي في مواجهته الباسلة. كما ان كل من يعتقد ان الحيادية في ظل العدوان او السكوت عليه ستقدم له أمريكا وإسرائيل جائزة خارطة الطريق التي وضعت فانه واهم.

خارطة الطريق مجازفة بلا أطواق

قبل عشر سنوات. وعندما أصبحت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في واشنطن أمام طريق مسدود بسبب الإشراف الأمريكي الذي كان يمارسه الصهيوني دينس روس، وزميله مارتن انديك. رسم شيمون بيريز طريقا للهرب من ليكودية الإدارة الامريكية.. فكانت طريق اوسلو. وكانت المفاوضات السرية التي استمرت حتى نهاية شهر آب 1993 لتصل الى اتفاق حول إعلان المبادئ وما تبعه من اعتراف متبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، الأمر الذي ادخل الساحة الفلسطينية جميعها في دوامة القبول والرفض. ولقد لعبت حركة فتح دورها في صياغة خطة العبور الى الوطن من خلال اعتباره مجازفة تاريخية تفرضها الظروف الإقليمية والدولية. ولكي لا تتحول المجازفة الى مغامرة فاشلة وضعت الحركة خطة للمجازفة تتطلب ضمان أطواق للسلامة الوطنية والقومية والدولية، معتمدة على ان العبور في المجازفة يرتكز الى قرارات الشرعية الفلسطينية التي اقرها المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988 في الجزائر، إضافة الى الشرعية العربية التي أقرتها قرارات القمم العربية المتتالية، وأخيرا قرارات الشرعية الدولية التي أقرتها الأمم المتحدة في الجمعية العامة ومجلس الأمن وخاصة قراري حق العودة رقم 194 وقرار التقسيم رقم 181 الذي يؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة كاملة السيادة جنبا الى جنب مع دولة إسرائيل.

ولقد لعبت هذه الأطواق دورا هاما في مجالات الدفع نحو مسيرة السلام وخاصة ان الرئيس

كلنتون أعطى اهتماما كبيرا في إنجاح المسيرة منذ البداية. ولكن الرفض الصهيوني لمسيرة السلام مزق كل الأطواق بعد اغتيال رابين وسيطرة الليكود على مقررات الكيان الصهيوني الأمر الذي أعطى للمعارضة الفلسطينية فرصة للطعن في صحة طريق اوسلو التي تعززت من خلالها وقائع صهيونية على الأرض، وخاصة تكثيف الاستيطان، وتهويد القدس، وتمزيق الحدود، والسعي نحو طمس حق العودة، وتقزيم فكرة الدولة الى ما يعادل الحكم الذاتي.

ولقد لعب سوء الأداء داخل السلطة الوطنية، وتفشي مظاهر الفساد السياسي الذي مثلته القوى التي كانت تساند الاستيطان في ظل المفاوضات، والأصوات التي كانت تعلو للتنازل عن حق العودة باعتباره يهدد بقاء الكيان الصهيوني، إضافة الى التنازل عن الخطوط الوطنية في القدس باعتبارها حقوق إلهية للجميع. هذه المظاهر ساهمت في استفزاز المشاعر الوطنية والدينية لدى الفصائل والقوى التي لم توافق على مسيرة اوسلو منذ البداية.

ومع الطريق المسدود أمام الوفد الفلسطيني في كامب ديفيد وتمسك الأخ أبو عمار والقيادة التاريخية التي صاحبته بالثوابت الوطنية. كان لا بد من انتفاضة الشعب للحفاظ على الثوابت ولدعم الموقف الوطني للقيادة. ولقد لعبت سياسة شارون ومن قبله باراك بمحاولة كسر الإرادة الفلسطينية دورا في تصعيد الانتفاضة وتأجيج روح المقاومة الى حد الانتقام لضحايا الاغتيالات من القيادات، الأمر الذي فرض حالة العسكرة العشوائية والمستدرَجة من قبل شارون ورؤساء أركانه، الأمر الذي أدى الى سلسلة من التدخلات الأمريكية وأوراق العمل والتفاهمات والتي كانت جميعها تحمل القيادة الفلسطينية مسؤولية تدهور الأوضاع وتعطي لشارون الحق في تصعيد جرائمه العدوانية تحت عنوان الحرب الوقائية ضد الإرهاب ولحماية الذات. وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وبعد الفشل الذي سيطر على مخططات شارون لكسر إرادة الشعب الفلسطيني وفرض الاستسلام عليه.

وقد كانت حالة التردي التي وصلت إليها السلطة الوطنية من خلال الحصار وتدمير المؤسسات بعد الاجتياح، وإصرار شارون على استمرار عدوانه تحت ادعاء عدم وجود شريك فلسطيني لعملية السلام ورفضه التعامل مع القائد المنتخب للشعب الفلسطيني محملا إياه مسؤولية استمرار العنف وما يسميه الإرهاب. ومطالبته من الإدارة الأمريكية ان تأخذ نفس الموقف من الأخ أبو عمار. وقد رضخ الرئيس بوش لهذا الضغط في ظل تحضيره لعملية العدوان على العراق حيث ألقى في 24 حزيران 2002 خطابا غامضا أعلن فيه عن رؤيا إدارته بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة الى جانب دولة إسرائيل الآمنة وضمن حدود معترف بها. وان هذه الرؤيا يتطلب تحقيقها ان يقوم الشعب الفلسطيني باختيار قيادة جديدة ومختلفة وقابلة للتعايش مع الكيان الصهيوني.

وبعد سلسلة قرارات مجلس الأمن التي تدين عدوانه، كان التدخل الأوروبي والروسي والأمم المتحدة جادا في وضع حد للعدوان من خلال تشكيل اللجنة الرباعية بمشاركة أميركا وتلك القوى. وخرجت خارطة الطريق كخطة من اجل إعادة مسيرة التسوية الى مسارها الصحيح.

وعلى الرغم من الاجحافات التي احتوت عليها خطة خارطة الطريق وما تفرضه من ملاحظات فلسطينية ضرورية، إلا ان السلطة الوطنية حرصت ان تتعلق بهذه القشة الواهية حتى لا تخسر الجهات الثلاث المشاركة في اللجنة الرباعية، والتي تتعاطف مع الحقوق الوطنية الفلسطينية وتحمي الموقف من الاستفراد الاميركي الخاضع لإدارة شارون من خلال مجموعة الصهاينة والإمبرياليين الجدد المسيطرين على البنتاجون، والداعين الى إعادة رسم خرائط المنطقة لصالح هيمنة الكيان الصهيوني في ظل نظام شرق أوسطي جديد يشكل جزءا من النظام العالمي الجديد الخاضع للهيمنة الأمريكية.

ورفض شارون الموافقة على خارطة الطريق وطالب بتأجيلها الى حين انتهاء الانتخابات

الإسرائيلية. وبعد انتهاء الانتخابات طالب بالتأجيل حتى نهاية الحرب العدوانية ضد العراق. ولم يستطع ان يماطل بعد ذلك وخاصة ان السلطة الوطنية ومنظمة التحرير قد عبرت عن موافقتها على خطة خارطة الطريق دون الإعلان عن تحفظاتها وممارساتها، بل ومارست بالفعل الأجزاء الهامة من المرحلة الأولى وخاصة المتعلقة باحداث تغيير في النظام الأساسي للسلطة، وتعيين رئيس وزراء ذو صلاحيات، وتشكيل حكومة جديدة، ومحاولة ترتيب أوضاع البيت الداخلي الفلسطيني وإجراء الإصلاحات اللازمة، ومحاولة اكتشاف أطواق سلامة وطنية وعربية ودولية لتستطيع الإقلاع بالمسيرة السلمية تحت عنوان خارطة الطريق.

كان شارون قد أعلن عن تحفظه على الخارطة وبأن لديه مئة ملاحظة على نصوصها. الأمر الذي يمزق الخارطة من جذورها، وهو ما لم يسترح له ثلاثي اللجنة الرباعية المكون من روسيا والمجموعة الأوروبية والأمم المتحدة، وطالبوا أميركا بالإعلان الرسمي عن خارطة الطريق وتسليمها رسميا للطرفين لقبولها دون تعديلات. وقد وافق الجانب الفلسطيني على الخارطة دون تعديلات في الوقت الذي أعلن شارون بعد لقائه بكولن باول انه سيناقش الخارطة مع الرئيس بوش وان لديه ملاحظات عليها. وأرسل مندوبه بالتعديلات المطلوبة من خلال ملاحظاته التي اذا ما أخذت بالاعتبار فانها تلغي خارطة الطريق.

وعلى الرغم من رفض الرئيس بوش إجراء تعديلات في نصوص الخارطة إلا انه أعلن عن استعداده لأخذ الملاحظات بعين الاعتبار عند التطبيق، وهو أمر يعني إعطاء شارون حق الفيتو لفرض خطته الاعتراضية على الخارطة، بحيث تلغي كل ما فيها من ايجابيات تراها السلطة الوطنية، وتكرس كل السلبيات والمفاسد التي تحاول السلطة الوطنية درءها من خلال التطبيق المتوازن والمتوازي لبنود خطة الخارطة. لقد تخلت السلطة عن ايجابيات يمكن ان تشكل أطواق للسلامة لكي تدخل مجازفة خارطة الطريق. ولكنها تجد نفسها اليوم مقحمة في دخول المجازفة بلا أطواق بعد ان مزقت ملاحظات وشروط شارون الخارطة. وفرضت سلسلة من الاشراك الخداعية والزوايا المفخخة على طريق جهنم.

لقد نصت ملاحظة شارون الأولى من الملاحظات الأربعة عشر التي أخذت بعين الاعتبار من الإدارة الأمريكية كما يلي:

1. **في بداية المسيرة وخلالها وكشرط لا ستمرارها يتم الحفاظ على الهدوء. يحل الفلسطينيون أجهزة الأمن القائمة ويقومون بإصلاحات أمنية، تقام خلالها أجهزة جديدة تحارب الإ رهاب والعنف والتحريض. ".. يجب على السلطة الفلسطينية التثقيف من اجل السلام"..**
2. **وتقوم هذه الأجهزة بنشاطات حقيقية لإفشال الإرهاب والعنف وذلك من خلال اعتقال وتحقيق وإفشال وإعداد الأرضية القضائية لأهداف التحقيق والمحاكمة والعقاب.**
3. **في المرحلة الأ ولى من المشروع وكشرط للانتقال للمرحلة الثانية يجب على الفلسطينيين إنهاء التالي: حل منظمات الإرهاب... وشبكاتها، وجمع الأسلحة غير القانونية وتسليمها لطرف ثالث لابادتها. ووقف تهريب الأسلحة وإنتاج الأسلحة في مناطق السلطة الفلسطينية. واستخدام سلسلة عمليات إفشال ووقف تحريض. ولن يتم الانتقال للمرحلة - ب بدون إنهاء محاربة الإ رهاب. المخططات الأمنية التي ستطبق ستكون مخططات تينت وزيني. "ولن يتم العمل في إطار خريطة الطريق بالإطار التبادلي، والذي ينص على وجوب وقف إسرائيل لأعمال العنف والتحريض ضد الفلسطينيين".**

ان هذا البند وحده كاف لتدمير الطريق منذ بدايتها، فهو وصفة جهنمية لفرض حرب أهلية

فلسطينية في ظل استمرار شرعية الاحتلال واستمرار الا رهاب الصهيوني والتحريض ضد الشعب الفلسطيني. لقد اثبت شارون قدرته الحقيقية على تدمير السلام من خلال فرض العسكرة على الانتفاضة. ومن خلال استدراج العمليات الاستشهادية ومن خلال تحويل الحلم الفلسطيني بالحرية والاستقلال الى كابوس من اليأس الذي يدفع الى المغامرة. وهذا ما يحاول شارون ان يفرض استمراره من خلال ملاحظته الأولى.

اما الملاحظة الثانية فهي ترتكز على قدرته لتعطيل الطريق في أي لحظة يشاء تحت عنوان غياب الهدوء في ظل الصخب الذي هو قادر على اختراعه حسب النص التالي:

4. **التنفيذ الكامل سيكون شرطا لإحراز تقدم من مرحلة لأخرى في إطار المراحل. والشرط الأول لإحراز التقدم هو الوقف التام للإرهاب والعنف والتحريض. والانتقال من مرحلة لأخرى يتم فقط بعد تطبيق كامل للمرحلة السابقة. والتعامل يكون ليس وفقا لجدول زمني بل وفقا لجدول تنفيذي. "الجداول الزمنية تستخدم كمؤشرات تعامل".**

ولكي يضمن التنفيذ الكامل على الطريقة الإسرائيلية المطلوبة فانه يدرك ان القيادة الجديدة التي تم انتخابها من قبل المؤسسات الفلسطينية الشرعية أي ان هذا الشرط يلغي إمكانية التقدم بخطوة واحدة، فالانتخابات لا يمكن ان تجري في ظل الاحتلال.. وبدون خطوة الانسحابات لا يمكن ان يتم انتخاب قيادة جديدة وتعود الطريق الى متاهة البيضة والدجاجة الى ما لا نهاية، فالنص الواضح يغني عن التفسير حيث يؤكد:

5. **إيجاد قيادة جديدة وأخرى في السلطة الفلسطينية في إطار إحراز تقدم على الإصلاحات السلطوية، يشكل شرطا للانتقال للمرحلة ب، تجري انتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني بعد مفاوضات مع إسرائيل وبالتنسيق معها.**

وحرصا على استبعاد أطراف اللجنة الرباعية المتعاطفين مع الحق الفلسطيني فان شرط شارون ان تستفرد الإدارة الأمريكية بعملية الرقابة على الا لتزام والتقدم في الإ صلاحات المدنية في السلطة الفلسطينية حيث تنص الملاحظة (4) على ما يلي:

6. **جهات المراقبة تكون بإدارة امريكية. جوهر المراقبة هو إيجاد كيان فلسطيني آخر ودراسة التقدم في الإ صلاحات المدنية بالسلطة الفلسطينية، المراقبة تكون على أساس مهني فقط وفي القطاعات الرئيسية "اقتصادية وقضائية ومالية" بدون جهاز شامل. القرارات النوعية تبقى فقط بأيدي الطرفين.**

واذا كانت الإدارة الاميركية مسؤولة للرقابة على إيجاد الكيان الفلسطيني فان طابع الدولة الفلسطينية المؤقتة سيكون خاضعا للإدارة الإ سرائيلية بحيث تفتقر الى السيادة والا ستقلال والكرامة الوطنية كما يؤكد ذلك نص الملاحظة الخامسة كما يلي:

7. **طابع الدولة الفلسطينية المؤقتة يحدد في مفاوضات بين السلطة وإسرائيل. ستوجد للدولة المؤقتة حدود غير دائمة، وتكون السيادة مقيدة والدولة منزوعة كليا من السلاح، وتكون الدولة مجردة من قوة عقد تحالفات وسيكون هناك استمرارا للمراقبة الإسرائيلية على دخول وخروج الأشخاص والبضائع وعلى الأجواء.**

بعد ان أكدت الملاحظة السابقة تأكيد غياب حق الدولة المستقلة فان الملاحظة السادسة تؤكد إلغاء حق عودة اللاجئين الى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها ويطالب من الفلسطينيين التخلي عن أكثر

الحقوق قداسة في مفهوم حقوق الإنسان. وقد نصت هذه الملاحظة كما يلي:

8. **التأكيد على حق إسرائيل بالوجود كدولة يهودية، يحظر عودة لاجئين فلسطين إليها، ويتضمن هذا بيانا فلسطينيا بخصوص التخلي عن حق العودة.**

ويأتي نص الملاحظة السابعة متقدما حيث يجدد ان تكون الملاحظة الأخيرة لأنها تطالب بوضع حد للمطالب وإنهاء الصراع من خلال إنهاء المسيرة. وتنص الملاحظة الثامنة على ان **(يتم التوصل للتسوية المستقبلية من خلال الاتفاق والمفاوضات المباشرة من الطرفين وعلى أساس رؤية خطاب بوش)**.

اما الملاحظة التاسعة فهي تحاول استباق تصفية قضايا الحل النهائي المتبقية وهي قضية القدس والاستيطان من خلال ارتباطها بالملاحظة العاشرة التي تطالب بإلغاء أي تنازل لقرارات الشرعية الدولية أو أي قرارات أخرى وتركز على توظيف القرارين 242، 338 اللذين لهما تفسيرا خاصا لدى شارون وكيانه العنصري. وتنص الملاحظتين التاسعة والعاشرة كما يلي:

9. **لن يوجد أي تناول للقضايا المتعلقة بالتسوية الدائمة. ومن ضمن ذلك لن تجري مداولات حول الاستيطان في الضفة الغربية "باستثناء تجميد الاستيطان والمواقع غير القانونية" ومكان السلطة ومؤسساتها في القدس أو أي قضية أخرى يكون جوهرها متعلقا بالتسوية الدائمة.**

10. **إلغاء أي تناول لقرارات دولية أو أي قرارات أخرى 1397 والمبادرة السعودية والمبادرة العربية التي تم تبنيها في بيروت - السنوية التي ترتكز، وهي تسوية حكم ذاتي يأخذ صلاحياته من نفسه. اما التناول فيجب ان يكون فقط لقرارات 242، 338 ويكون التناول فقط كتوجه لإجراء مفاوضات في المستقبل حول التسوية الدائمة.**

11. **وتحاول الملاحظة الحادية العشرة التدخل بشكل مباشر في القضايا الداخلية للإصلاحات الفلسطينية بما فيها وضع الدستور والقضاء، وتربط رضاها على ما يجري كشرط لاستمرار دفع عائدات أموال الضرائب.**

ويظل جيش الاحتلال والقضايا الأمنية يشكلان محور تعطيل أي إمكانية نحو السلام. فلا انسحاب الى خطوط أيلول 2000 قبل فرض ما يسمونه الهدوء التام الذي لا يمكن تحقيقه في ظل وجود الاحتلال لان هذا يمس بالحق الطبيعي لمقاومة الاحتلال. اما العودة للعلاقات الطبيعية الفلسطينية الإسرائيلية فان ملاحظة شارون الرابعة عشرة والأخيرة تطالب الدول العربية بمجرد إدانة الإرهاب وعدم فرض أي علاقة للمسار الفلسطيني مع المسارات العربية الأخرى السوري واللبناني. وقد نصت الملاحظات الثلاث الأخيرة كما يلي:

12. **انتشار الجيش الإسرائيلي في خطوط أيلول عام 2000 سيكون مرتبطا بتنفيذ ما ذكر في الفقرة (4) "الهدوء التام" ويتم ذلك في إطار تغيرات يستوجبها طابع الظروف والاحتياجات الجديدة التي وجدت في أعقاب ذلك. ويتم التأكيد على إعادة الصلاحيات المدنية كما كانت عليه عام 2000 وليس بناء على ميزان القوى الميداني كما سيكون عليه في حينه.**

13. **وفقا للاحتياجات الأمنية الإسرائيلية سيتم إعادة الحياة الفلسطينية لمجراها الطبيعي: تقدم الأوضاع الاقتصادية، تنمية العلاقات التجارية وتشجيع ومساعدة**

المؤسسات الإنسانية المعروفة. ولن يوجد أي تناول لتقرير مجدد كوثيقة أساسية ملزمة.

14. الدول العربية تساعد من خلال استنكار الإرهاب. ولن يتم إيجاد علاقة بين المسار الفلسطيني والمسارات الأخرى "السوري - اللبناني". (2)

وقد اكد البيان المشترك الذي اصدره باول ورايس يوم23/5/2003 حول الملاحظات الاسرائيلية حقيقة موقف ادارة بوش تجاه خارطة الطريق حيث جا ء فيه:

"أن الولايات المتحدة تشارك الحكومة الإسرائيلية الرأي في أن هذه المخاوف حقيقية وستأخذها في الاعتبار بشكل كامل وجدي أثناء تطبيق خريطة الطريق" (3)

عندما قرر شارون ان يضرب خارطة الطريق بعرض الحائط والدخول في خطة فك الاشتباك جاء موقف بوش مرحبا بعد ان تسلم رسالة شارون التي تضمنت ما نصه: (في نيتي ان أطرح على الحكومة والكنيست للمصادقة خطة أمنية اسرائيلية لفك ارتباط عن الفلسطينيين. وتفاصيل الخطة ستكون: خروج قوات الجيش الاسرائيلي والمستوطنين اليهود من قطاع غزة، باستثناء محور فيلادلفيا وبوسع سكان قطاع غزة ان يديروا من الآن فصاعدا حياتهم بأنفسهم. وفضلا عن ذلك، فان اسرائيل ستخلي اربع مستوطنات في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) «الجيش الاسرائيلي سينتشر انتشارا أمنيا جديدا في الخطوط الناشئة على الارض، وبشكل يسهل جدا على اسرائيل احتياجاتها الأمنية. وستستكمل اسرائيل بسرعة اقامة جدار الفصل كوسيلة اخرى لمنع الارهاب. وآمل ان تكون في المستقبل امكانية لفتح معابر الحدود بين مناطق السلطة الفلسطينية والاردن ومصر، وبعد ذلك معابر منظمة في البحر والجو».

اسرائيل تؤيد خطة اعادة بناء دولية واسعة النطاق لقطاع غزة وخطة لتطوير النقب في اسرائيل. وستسهل اسرائيل على السكان الفلسطينيين قدر الامكان في المواضيع الاقتصادية، والانسانية وفي حرية الحركة. وفي المستقبل، عندما تنضج الظروف ويعود الفلسطينيون ليكونوا شريكا في المفاوضات، فان اسرائيل ستكون مستعدة لاستئناف المفاوضات على أساس خريطة الطريق، وذلك فقط بعد الاستكمال التام للتعهدات الفلسطينية في الفصل الاول من الخريطة، وعلى رأسها حل منظمات الارهاب واستكمال الاصلاحات. واسرائيل ترى في الخطوات التي اتخذتها إيفاء نهائيا وتاما لالتزاماتها بموجب هذا الفصل.

أما الرئيس الاميركي فجاءت رسالته لتقول: «سيدي رئيس الوزراء، بعد تنفيذ المراحل المفصلة في الخطة التاريخية التي تطرحها على الشعب في اسرائيل، فان الولايات المتحدة ترى في ذلك استكمالا لكل التعهدات الاسرائيلية بموجب خريطة الطريق.

والولايات المتحدة مع الامم المتحدة، الاتحاد الاوروبي وروسيا، ترى في الخطوة الاسرائيلية خطوة تاريخية، مهمة وايجابية على طريق استئناف المفاوضات وفقا لرؤية الرئيس وخريطة الطريق.

«ان الولايات المتحدة تشدد على ان كل مفاوضات في المستقبل لن تنفذ إلا بموجب خريطة الطريق وسيتعين على الفلسطينيين أولا تنفيذ الملقى على عاتقهم في الفصل الاول من الخريطة. والحل في التسوية الدائمة المستقبلية سيقوم على أساس نموذج دولتين للشعبين. وبنفس الطريقة التي استوعبت فيها دولة اسرائيل اللاجئين اليهود الكثيرين ممن وصلوا اليها بعد قيامها، هكذا يكون بوسع الدولة الفلسطينية المستقلة، حينما تقوم، ان تستوعب اللاجئين الفلسطينيين.

التسوية الدائمة، التي ستقام في اطارها الدولة الفلسطينية، لن تتضمن انسحابا اسرائيليا الى

خطوط الهدنة للعام 1949، وستأخذ بالحسبان الوضع القائم على الارض، التغييرات الديمغرافية والاحتياجات الأمنية لاسرائيل. الولايات المتحدة تواصل قبول حق اسرائيل في الدفاع عن نفسها وفي مكافحة الارهاب في كل مكان يمارس هذا فيه تجاهها) (4).

بهذه الملاحظات التي أُخذت بعين الاعتبار من الإدارة الاميركية التي ستتعامل معها بجدية عند التطبيق، نعترف اننا ندخل في متاهة خارطة الطريق الى مجازفة دون امتلاك أي من أطواق السلامة الوطنية والعربية والدولية. ولكي لا نكون كمن يلقي بنفسه الى التهلكة فان علينا الوقوف امام المعطيات الجديدة في العالم. وعدم التسرع الذي يدفعنا للوقوع في الشراك المنصوبة لنا. ومن هنا فان أول طوق سلامة لابد من استخدامه.. هو طوق الصبر والصمود والمثابرة. وعدم الإسراع في جني أي من الثمار الخادعة المسمومة.. فالوضع الداخلي لحركة فتح التي تشكل في هذه المرحلة وكما كانت سابقا القيادة المنتقدة والمسؤولة عن ايجابيات وسلبيات النتائج المستقبلية، لابد لها ان تضع الخطة التي أقرتها اللجنة المركزية موضع التنفيذ في المجالات المختلفة.

وبالقدرة على تحاشي الاندفاع نحو الخداع. لابد من التأني والتعامل الدقيق وبميزان الذهب الفلسطيني الخالص مع قضية الوحدة الوطنية، التي تفرض على جميع الأطراف وفي مقدمتها السلطة الوطنية والحكومة الجديدة ومنظمة التحرير التي حدد رئيسها الاخ أبو مازن منذ البداية ان الدم الفلسطيني محظور وخط احمر. وان الحوار الوطني الشامل المستمر مهما طال هو طريقنا للوصول الى درء المفاسد أولا على طريق جلب المنافع ثانيا.

كما ان تفعيل طوق السلامة الوطني والقومي يتطلب تفعيل دور اللجنة التنفيذية وعدم الرضوخ الى حالة النكوص العربي التي تتنفس فيها الأنظمة المهزومة ثاني أكسيد الكربون الامريكي على انه أوكسجين.

ان الواقع الدولي المتعاطف والمؤيد لشعبنا يشكل أهم أطواق السلامة التي يمكن تعديلها في هذه المرحلة. وحتى لا تكون المجازفة بلا أطواق عبر خارطة الطريق المشبوهة لابد من خلق أطواق سلامة وطنية وعربية ودولية تعبد لنا طريق فلسطين الى الحرية والاستقلال.

هوامش

1. نشرة فتح ا لعدد الثامن اواخر نيسان 2003
2. اسلام اون لاين نت5/4/2003
3. المصدر السابق
4. البيان 14/4/2004